# ترجيحات الشيخ «زكريَّا الأنصاري» في الأساليب (الاستثناء نموذجًا)

مستل من رسالة ماجستير بعنوان:

## ترجيحات شيخ الإسلام زكريَّا الأنصاري النحويَّة من خلال كتابه الدرر السنيَّة على شرح ابن الناظم للألفية جمعًا ودراسةً تحليليَّةً


إعداد الدارسة

**آية عبد العليم محمود**

المُعيدة بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم- جامعة الفيوم

تحت إشراف

**أ.د عصام السيد عامرية**

أستاذ ورئيس قسم النحو والصرف والعروض – كلية دار العلوم جامعة الفيوم

مشرفًا رئيسًا

**د. تحية عبد التواب أحمد**

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض – كلية دار العلوم جامعة الفيوم

مشرفًا مشاركًا

## مستخلص

إنَّ البحث في كتب الخلاف النحوي له أهميَّة بالغة؛ حيث يبين طرق النحـــاة المختلفة واستدلالهم في نُصرة آرائهم، كما أنَّ دارسة المسائل الخلافيَّة عامَّة والنحويَّة الصرفيَّة خاصَّة تُنمِّي الشخصيَّة العلميَّة والبحثيَّة لدى الباحث.

وقد اهتممت -في هذا البحث- بجمع آراء شيخ الإسلام زكريَّا الأنصاري في باب الأساليب (أسلوب الاستثناء) خاصة، سواء صرَّح بلفظ الترجيح، أو لم يصرح به واكتفى بذكر ما يدلُّ عليه، بهذا تكون تلك الدراسة التطبيقية لآراء الشيخ كاشفة عن جانب مهم من جوانب عالم كبير من علماء العربية وأحد أئمتها.

## Extract

Researching books on grammatical disagreement is of great importance. It shows the different methods of grammarians and their reasoning in supporting their opinions. Studying controversial issues in general and grammatical morphology in particular develops the scientific and research personality of the researcher.

In this research, I was interested in collecting the opinions of Sheikh al-Islam Zakaria al-Ansari in the section on methods (the method of exception), in particular, whether he explicitly stated the word preference, or did not declare it and merely mentioned what indicates it. Thus, this applied study of the Sheikh's opinions reveals.

# مقدمة

يعد كتاب «**الدرر السنية على شرح ابن النَّاظم للألفيَّة**»؛ للعلاَّمة قاضي القضاة شيخ الإسلام، أبي يحيى زكريا الأنصاري الشَّافعيِّ الأزهريِّ، المتوفى سنة (٩٢٦هـ)، من أهم الكتب التي أبانت عن آراء النحاة ومذاهبهم، وهو عبارة عن حاشية وضعها الشيخ زكريا الأنصاري على شرح «الخلاصة» نظم العلامة أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الطَّائي، لابنه العلاّمة الشيخ بدر الدين محمد، تذلل صعابه، وتكشف لطلابه نقابه، وتزيل ما فيه من المشكلات، وتظهر ما احتوى عليه من المعضلات، وقد يتعرَّضُ لشيء من كلام الناظم مع فوائد.

وقد وفَّقَنِي اللهُ جلَّ وعزَّ أنْ أنْهَلَ منه موضوعًا لرسالتي تحت عنوان: «**ترجيحات شيخ الإسلام زكريًّا الأنصاري النحويَّة من خلال كتابه الدرر السنيَّة على شرح ابن الناظم للألفية، جمعًا ودراسةً تحليليَّةً**».

وقد احتفى الشيخ زكريا الأنصاري ببيان رأيه في المسائل الخلافيَّة سواء على مستوى العلماء أو على مستوى المذاهب النحويَّة، وأخص بالذكر باب «الأساليب»، الذي كان أرضًا خصبة لمعرفة آراء الشيخ، وبيان موقفه من المذاهب النحوية المختلفة، وتسليط الضوء على الأصول الَّتي اعتدَّ بها في ترجيحاته النَّحويَّة.

# □أسلوب الاستثناء

## مسألة ١

**أمثلة على الاستثناء المنقطع، ومنها (جاء الصالحون وغيرهم إلا الطالحين)**

ينقسم الاستثناء إلى قسمين: الأول هو الاستثناء المتصل، الثاني: هو الاستثناء المنقطع، ويعرَّف بأنَّه: «ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه»[(١)]، وقد عرَّفه ابن النَّاظم ثمَّ عرَّج بعد ذلك على ذكر الأمثلة، ومن هذه الأمثلة قوله: (جاء الصَّالحونَ إلَّا الطَّالحين)، فقد عدَّها من الاستثناء المنقطع، ولكن الشيخ زكريَّا الأنصاري ذكر أنَّ هذا المثال فيه نظر، وأنَّه من الاستثناء المستغرق، وفيما يلي عرض لأهم الآراء حول الفرق بين نوعي الاستثناء المنقطع، المستغرق، وبيان لأهم آراء العلماء في هذه المسألة.

يعرِّف أبو علي الفارسي الاستثناء المنقطع "بألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه" ويمثِّل له بنحو: "ما جاءني أحد إلا حمارًا"، فالاختيار فيه النَّصب وإن كان الكلام غير موجب ومن ذلك قوله: (وما بالربع من أحدٍ إلا أوارى). ومن ذلك قوله عز وجل {لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم}[(٢)].

ويزيد ابن الأثير مماثلة المستثنى للمستثنى منه في الكم، فيذكر أنَّ أكثر النحاة لا يجيزون الاستثناء بأكثر من النّصف، وبعضهم يجيزه، وعليه أكثر الفقهاء، تقول: "له عندي عشرة إلا تسعة"، فكأنّه قال: له عندي واحد، ويدلّ عليه قوله تعالى: "إِنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغاوِينَ"، وقال تعالى: "فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ. إِلَّا عِبادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ"؛ فاستثنى الغاوين من العباد والعباد من الْغاوِينَ.[(٣)] ذكر ابن الأثير هنا أنَّ استثناء الكل من الكل لا يجيزه النحاة، وكذلك معظم الفقهاء، وهو ما يسمى بالاستثناء المستغرق. ثمَّ نجد الرازي يذكر الإجماع على فساد الاستثناء المستغرق، ثمَّ يوضِّح رأي القائلين بأنَّ شرط المستثنى ألا

يكون أكثر مما بقي بل يجب أن يكون مساويا أو أقل وقال القاضي بل شرطه ألا يكون أكثر ولا مساويا سنة بل أقل.[٤] ويؤكد الصفي الهندي أنَّ الاستثناء المستغرق فاسد، والمستثنى الأقل أصح وفاقا.[٥] ثمَّ نجد ابن مالك يذكر نوعي الاستثناء وإعراب كل نوع، يقول[٦]:

**إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**

ثمَّ يذكر ابن مالك بعض الأمثلة منها: "جاء الصالحون إلّا الطالحين"، "وجاء زيد إلا عمرا"، "وما في الأرض أخبث منه إلا إياه". فالمستثنى في هذه الأمثلة ليس مخرجا تحقيقا بل تقديرا، ثمَّ يوضِّح عقِب ذلك معنى "جاء الصالحون إلا الطالحين" وهو أنَّ السامع توهّم مجيء غيرهم و لم يعبأ بهم، فأزلت توهمه بهذا الاستثناء[٧].

قسَّم هنا ابن مالك الاستثناء المنقطع إلى قسمين: الأول: المنقطع تحقيقًا، والثاني: المنقطع تقديرًا، ثم أدرج هذا المثال ضمن المنقطع تقديرًا. يذكر ابن الناظم أنواع الاستثناء على هيئة أمثلة وتبع في ذلك ابن الصائغ[٨]، فنجده يقول: «فالاستثناء في هذه الأمثلة كلها على نحو ما تقدم. فالأول: على معنى: له على ألف لا غير، إلا ألفين. والثاني: على معنى: عدم فلان البؤس إلا أنه شقي. والثالث: على معنى: ما عرض له عارض إلا النقص. والرابع: على معنى: ما أفاد شيئًا إلا الضر. والخامس: على معنى: ما يليق خبثه بأحدٍ إلا إياه. والسادس: على معنى: جاء الصالحون وغيرهم، إلا الطالحين. كأن السامع توهم مجيء غير الصالحين، و لم يعبأ بهم المتكلم، فأتى بالاستثناء، رفعًا لذلك التوهم»[٩] يؤكد الشوكاني على فساد الاستثناء المستغرق، وَيذكر رأي ابن الحاجب أنَّ الاستثناء المستغرق باطل بالاتفاق.[١٠]

يقول الشيخ زكريا الأنصاري: «قوله: على معنى (جاء الطالحون وغيرهم إلا الطالحين) بين به أن الاستثناء فيه منقطع؛ لأنَّه من مقدر أفهمه المذكور، وفيه نظر؛ لأن غير الصالحين هم الطالحون، فيكون الاستثناء فيه مستغرقًا فلا يصح، ولعله لوحظ فيه أنَّه استثناء من مجموع المقدر والمذكور، لكنَّه خلاف الفرضي.»[١١]

يرى البحث أنَّ المثال المذكور، وهو (جاء الصالحون وغيرهم إلا الطالحين) لم أقف عليه سوى عند ابن مالك، ابن الناظم، ابن الصائغ.

وكذلك يرى أن الفقهاء في كتب الفقه قد وقفوا كثيرًا على الاستثناء المستغرق، رافضين له.

وهنا يأتي ملمح تأثر الشيخ زكريا الأنصاري بالفقهاء كثيرًا، ورفضه للاستثناء المستغرق، فعرَّج على ابن الناظم وأبيه، وذكر أن هذا النوع من الاستثناء لا ينطبق على المثال المذكور، وأنَّه من باب الاستثناء المستغرق.

## مسألة ٢

## من أمثلة الاستثناء المنقطع الآتي جملة

يقترن جواب الشرط بالفاء؛ وذلك لأن الجواب لا يصلح أن تباشره أداة الشرط، وقد ذكر ابن مالك وابن الناظم أمثلة تدخل فيها الفاء في جواب الشرط، ثم ذكروا علة دخول الفاء؛ تضَّمن المبتدأ معنى الجزاء، إلا أنَّ المعروف عند علماء النحو؛ أنَّ المبتدأ يضمَّن معنى الشرط، وأن الخبر يضمَّن معنى الجزاء، فعقَّب الشيخ زكريا الأنصاري عليهما، وذكر أن الأولى هو تضمن المبتدأ معنى الشرط أو العموم، وفيما يلي عرض لأهم آراء العلماء في هذه المسألة.

يذكر الزمخشري أنَّه إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط فإنَّه يجوز دخول الفاء على خبره، وذلك إذا كان الاسم الموصول والنكرة الموصوفة صلة أو صفة فعلًا أو ظرفًا.[١٢] ثمَّ يذكر ابن يعيش تقسيم الأسماء على ضربَيْن: منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاءِ، وضربٌ يتضمّن معنى الشرط والجزاء، فالأوّلُ نحوُ: "زيد" و"عمرو" وشِبْهِهما، ويذكر أنَّ ما جاء من هذا القَبيل لم يدخل الفاءُ في خبره.[١٣]

ويذكر ابن مالك أنَّ ابن خروف جعل من قبيل الاستثناء: (لست عليهم بمصيطر إلّا مَن تولّى وكفر فيُعذِّبه الله). على أن يكون "من" مبتدأ، ويعذبه الله خبر، ودخلت عليه الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء.[١٤] وهو منافٍ لما أجمع عليه النُّحاة،

من أنَّ فاء الجزاء لا تدخل إلا على الخبر، يقول كذلك في غير موضع مثال فاء الجزاء الداخلة على المبتدأ قول العرب: إن ذهب عَيْرٌ فعيرٌ في الرباط.[١٥] وتبع ابن الناظم أباه، يقول: «وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: (لست عليهم بمسيطر * إلا من تولى وكفر * فيعذبه الله العذاب الأكبر) [الغاشية / ٢٢ - ٢٤]. على أن تكون (من) مبتدأ و (يعذبه) الخبر، ودخلت الفاء لتضمن معنى الجزاء»[١٦]

ونجد الدماميني يقول: «وكان حق هذا الخبر أن تلزمه الفاء؛ لكونه كالجزاء»[١٧]، وهو بذلك يدخل فاء الجزاء على الخبر، يقول السيوطي: «تدخل الْفَاء فِي الْخَبَر جَوَازًا بعد مُبْتَدأ تضمن شرطا»[١٨]

يقول الشيخ زكريا الأنصاري: «قوله: (ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء)، الأولى لتضمنه العموم أو الشرط.»[١٩]

ويرى البحث: أنَّ ما ذكره ابن مالك، ابن الناظم من باب السهو فقط، فعرَّج عليهم الشيخ زكريا الأنصاري، وأثبت القول الصحيح في ذلك.

## مسألة ٣

## عامل النَّصب في الاستثناء

اختلف العلماء في عامل النَّصب في المستثنى، فمنهم من قال أنَّه ما قبل (إلا)، ومنهم من قال أنَّها (إلا) لا غير، ومنهم من قال أنَّ الناصب هو (أن) المقدرة، وفيما يلي عرض لرأي الشيخ زكريَّا الأنصاري وغيره من العلماء.

يشير ابن مالك إلى قوله "بها لا بما قبلها" إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ (إلّا)، واختار نصبه بها نفسها، وهو بذلك قد وافق سيبويه والمبرد والجرجاني، ثمَّ وضَّح أنَّه قد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه.[٢٠] يذكر ابن النَّاظم مذهب السيرافي إلى أن الناصب هو ما قبل (إلا) من فعل أو غيره بتعدية (إلا). ثمَّ يبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء، نحو: قبضت عشرة إلا أربعة إلا اثنين، إذ لا فعل في المثال المذكور إلا قبضت، فإذا جعل متعديًا بـ (إلا) لزم تعديته

إلى الأربعة بمعنى الحط، وإلى الاثنين بمعنى الجبر، وذلك حكم بما لا نظير له، يعني: استعمال فعل واحد، معدى بحرف واحد لمعنيين متضادين ويعرض رأي ابن خروف وهو أنَّ الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال، ويبطله أنه حكم بما لا نظير له، فإن المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرها، لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه، ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظر، فوجب اجتنابه. ويذكر مذهب الزجاج وهو أنَّ الناصب (أستثني) مضمرًا. وهو مردود بمخالفة النظائر، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه، لا بإظهار ولا بإضمار، ولو جاز ذلك لنصب ما ولي (ليت، وكأن) بالتمني وأشبه. وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار (أستثني) وإذ بطلت هذه المذاهب تعين القول بأن الناصب للمستثنى هو (إلا) لا غير.(٢١)

سرد ابن النَّاظم هنا رأي كل من: «السيرافي»، ««ابن خروف»، «الزجاج» ثمَّ ردَّ كل هذه المذاهب، وعلل لهذا الرد، وبناءً على ذلك حُقَّ أن ينتصب المستثنى بـ (إلَّا) لا غيرها.

يقول المرادي: «في ناصب المستثنى: اعلم أن في ناصب المستثنى أقوالًا كثيرة: أحدها أن ناصبه إلا. واختاره ابن مالك. قال: وهو مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني. وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه، على كثير من شراح كتابه.

وثانيها أن الناصب ما قبل إلا من فعل أو غيره، بتعدية إلا. قال ابن عصفور: وهو مذهب سيبويه، والفارسي، وجماعة. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين.

وثالثها أن الناصب ما قبل إلا مستقلًا. وهو مذهب ابن خروف. واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه.

ورابعها أن الناصب أستثني مضمرًا بعد إلا. حكاه السيرافي عن المبرد، والزجاج.

وخامسها أن الناصب أن مقدرة بعد إلا. والتقدير: إلا أن زيدًا لم يقم. حكاه السيرافي عن الكسائي وسادسها أن الناصب إن المكسورة المخففة، مركبًا منها ومن لا: إلا. حكاه السيرافي أيضًا عن الفراء.

وسابعها: أن الناصب له مخالفته للأول. ونقل عن الكسائي.

وهذه أقوال، أكثرها ظاهر البعد. وأظهرها الأول والثاني»[٢٢]

يقول ابن عقيل: «(ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى) - أي فُرغ له العامل نحو: ما قام إلا زيدٌ؛ هذا إن قلنا إن ناصب المستثنى إلا. وإن قلنا ناصبه ما تقدم، فلا فرق بين المفرغ، كما مثل، غيره نحو: قام القومُ إلا زيدًا، إذ عمل في الصورتين ما قبل إلا فيما بعدها.

(أو مستثنى منه) - نحو: ما قام إلا زيدًا أحدٌ»[٢٣]

يقول الشيخ زكريَّا الأنصاري: «قوله: (فإذا بطلت هذه المذاهب تعين القول.. إلخ)، إنما يتعين لو لم يكن ثمَّ مذهب آخر، وقد ذهب الكسائي إلى أنَّ النصب (بأنَّ) المقدرة بعد (إلَّا) محذوفة الخبر فتقدير (قام القوم إلا زيدًا): قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم.

وذهب في رواية إلى أن نصبه بمخالفته الأول، وذهب بعضهم إلى أنَّ نصبه عن تمام الكلام، وردَّ العلَّامة الرضي الأول بأنَّ الإشكال باق عليه بحاله في انتصاب إنَّ مع اسمها وخبرها؛ لأنَّها في تقدير المفرد، وغيره بأن العرب لا تضمر إن وأخواتها، وتبقى عملها لضعفها، ويرد الثاني والثالث بأنَّ الأصل في العامل أن يكون لفظيًا.»[٢٤]

أورد الشيخ زكريا الأنصاري رأي الكسائي وغيره، واعترض بهذا الرأي على ابن النَّاظم، حيث ذكر ابن الناظم عدة آراء حول عامل النصب في المستثنى، وردَّهم جميعًا، وأثبت بذلك أن العامل هو (إلَّا) لا غير، فبيَّن الشيخ زكريا الأنصاري أنَّ ثمة آراء أخرى لم يذكرها ابن الناظم، وأخذ يعدِّدها، ثم ذكر رأي الرضي بعدُ في ردِّها.

ويرى البحث: أنَّ كل ما ذكره العلماء في عامل النَّصب في المستثنى مردود، إلا أن يكون عاملها هو (إلَّا)، لذا يرجح قول ابن مالك، ابن النَّاظم في أن العامل هو (إلا) لا غير.

## مسألة ٤

## حكم الإتباع في المستثنى على (البدلية، أم العطف)

إذا كان الاستثناء متصلًا، وتقدَّم المستثنى منه على المستثنى، وسبق (إلَّا) نفي، أو ما يشبه النفي، يُختار حينئذ الإتباع، ولكن اختلف النحويون هل الإتباع يكون على البدلية، أم على العطف، فانقسموا إلى قسمين: الأول: رأي البصريين: وهو الإبدال عند البصريين، والعطف عند الكوفيين، واختار الشيخ زكريَّا الأنصاري رأي البصريين، وفيما يلي عرض لأهم آراء العلماء في هذه المسألة.

يذكر ابن مالك أنَّه لا يتعين إن لم يكن الاستثناء موجبًا، بل يجوز أن يشغل العامل بالمستثنى ويجعل المستثنى منه بدلا.[٢٥] نجد هنا ابن مالك قد اختار (البدلية) و لم يذكر العطف بحال.

يقول المبرِّد: «تَقول مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيد فتجعل زيد بَدَلا من أحد فَيصير التَّقْدِير مَا جَاءَنِي إِلَّا زيد لِأَن الْبَدَل يحل مَحل الْمُبدل مِنْهُ»[٢٦]اختار المبرِّد هنا الإبدال على غيره، و لم يذكر العطف.

يقول أبو حيَّان: «غرضه تبيين المواضع التي يشرك فيها بين النصب والبدل، وكان قد ذكر أنه يجوز في المستثنى بـ (إلَّا) النصب مطلقًا، أي: في موجب وغير موجب إذا ذكر المستثنى منه، وإذا حصر المشترك تعين النصب لما سواه»[٢٧] ذكر أبو حيان وقوع المستثنى بين خيارين، إما النَّصب أو البدلية، و لم يذكر العطف، وقد يعد ذلك اختيارًا منه.

يقول ابن الناظم: «فالمختار فيما بعد (إلا) من هذه الأمثلة، ونحوها إتباعه لما قبلها لوجود الشروط المذكورة، ونصبه على الاستثناء عربي جيد.

والدليل على ذلك قراءة ابن عامر قوله تعالى: (ما فعلوه إلا قليلا منهم) [النساء /٦٦]، وإن سيبويه روى عن يونس وعيسى جميعًا أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدًا، وما أتاني أحد إلا زيدًا).

والإتباع في هذا النوع على الإبدال عند البصريين وعلى العطف عند الكوفيين»[٢٨]

ذكر ابن الناظم هنا رأيي البصريين والكوفيين، و لم يذكر اختيار لأحدهما على الآخر.

يقول الشيخ زكريَّا الأنصاري: «قوله: (والإتباع في هذا النوع على الإبدال)، عند البصريين، أي: إبدال بعض، وعلى العطف عند الكوفيين، أي عطف نسق، ورُدَّ بأنَّ (إلَّا) لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد، فإن تعذَّر الإبدال على اللفظ أبدل على المحل نحو: (لا إله إلا الله)، وبقي من شروط ترجيح الإتباع شيئان: كونه غير مراد به كلام يتضمن الاستثناء، فإن كان مرادًا به ذلك تعين النصب؛ لأنَّك لم ترد به معناه كأن يقول لك قائل: (قاموا إلا زيدًا) وأنت تعلم خلافه، فتقول: (ما قاموا إلا زيدًا)، وكأن يقول: (لي عندك مائة إلا درهمين)، وأنت تعلم خلافه، فتقول: (مالك عندي مائة إلا درهمين، وكونه غير متراخ عن المستثنى منه، فإن كان متراخيًا عنه ترجح النَّصب نحو: (ما ثبت أحد في الحرب ثابتًا نفع الناس إلا زيدًا)، إذ الرفع حينئذ يضعف التشاكل؛ لطول الفصل بين البدل والمبدل منه، ومنه خبر: "ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبته عندي إلا الجنة.»[٢٩] ، نجد الشيخ زكريَّا الأنصاري قد اختار كالجمهور رأي البصريين، وعلَّل لذلك، وهي عادته كـ عالم أصولي يعلِّل لكل ما يعرض له.

## مسألة ٥

## مذاهب النحاة في إعراب (سوى)

يقول ابن مالك[٣٠]:

وَلِـ «سِوىً، سُوىً، سَوَاءٍ» اجْعَلَـا عَلَى الْأَصَحِّ – مَا لِـ «غَيْرٍ» جُعِلَـا

اختلف النحاة في إعراب (سوى) على مذاهب، فمنهم من قال: أنَّها لا تكون إلَّا ظرفًا، ولا تخرج عنه في الشعر إلا لضرورة، وما ورد منها في غير ذلك فمؤول[٣١]، وهو مذهب سيبويه، والخليل، وجمهور البصريين، ومنهم من قال: أنَّها تأتي ظرفًا وغير ظرفٍ دون ترجيح أو ضرورة وهو رأي الكوفيين، ومنهم من رجَّح كونها ظرفًا على استعمالها غير ظرف، وهو رأي الرماني، وأبي البقاء العكبري [٣٢].

ومنهم من قال: أنَّها تعامل معاملة (غير) في الإعراب –وبذلك تنتفي عنه الظرفية– فنجد ابن مالك يرجِّح كونها تعامل معاملة (غير)، ويذكر تصريح سيبويه بأنَّ معنى سواء معنى غير، فلذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير، وعلَّة ذلك؛ أنَّ الظرف في العُرْف ما ضُمّن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفا. وإن سُلِّم كونه ظرفا لم يُسلَّم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدّم ذكرها نثرا ونظما، فإن تعلّق في ادعاء الظرفية بقول العرب: رأيت الذي سواك، فوصلوا الموصول بسواك وَحْدَه كما وصلوه بعِنْدي ونحوه من الظروف.[٣٣]

**فنجد ابن مالك قد اختار هذا المذهب لعدة أمور:**

١– أنَّ أهل اللغة أجمعوا على أنَّ (قاموا سواك)، (قاموا غيرك) نفس المعنى.

٢– لا تعدُّ سوى زمانًا ولا مكانا، فبذلك تكون بمعزل عن الظرفية.

٣– إن كانت (سوى) ظرفًا، كما عدَّها بعضهم، فهي كذلك كما عدوها لا تتصرف، وحقيقة كلام العرب شعرًا ونثرًا خلاف ذلك.

يقول ابن الناظم، وتابعًا فيها ابن الصائغ[٣٤]: «وتقبل أثر العوامل المفرغة، كقوله صلى الله عليه وسلم: (دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم)»[٣٥]، هنا العوامل المفرَّغة تختص بالاستثناء دون غيره، لذا قد يكون بذلك يحدُّها بالاستعمال في الاستثناء، أو أنَّه ذكرها خطًا، وهذا ما استدركه عليه الشيخ زكريَّا الأنصاري، فنجده يقول: «قوله: (وتقبل أثر العوامل اللفظية)، والوجه: ترك الصفة على النسختين كما تركها غيره؛ لأن ما ذكر من الأمثلة بغضها لا يصح أن يكون استثناء، والتفريغ في اصطلاحهم إنَّما يطلق في الاستثناء.»[٣٦]

وقد عرض المرادي لهذه المسألة، وأخذ يفنِّد قول ابن مالك وكأنَّه يخالفه فيما ذهب إليه، فنجد يقول: «قلت: هذا خلاصة ما ذكره المصنف نصرة لمذهبه، وهو منقول عن الزجاجي. ولقائلٍ أنْ يقول: ما استدل به لا ينهض دليلا على دعواه. أما ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل، وقد تقدم»[٣٧]

ويرى ابن القيِّم أنَّ من يقول بدخول العوامل اللفظية والمعنوية على (سوى) قول ضعيف، يقول: «ومذهب سيبويهِ وأكثر أصحابه أنها لازمة النصب على الظرفية، بدليل صحة وقوعها صلة تامة في نحو: "جاء الذي سواك"، والقول بهذا مع اشتهار تصرفها في اللغة، ودخول العوامل اللفظية والمعنوية عليها ضعيف»[٣٨]

ويرى البحث: أنَّ ما ذكره ابن النَّاظم إنَّما ذكر ذلك سهوًا، ولكن الشيخ زكريَّا الأنصاري لا تفوته الاهتمام بالكلمة دون غيرها، كم هو عادته كـ عالم أصولي، كما أنَّ الشيخ زكريَّا الأنصاري لم ينص على رأيه في هذه المسألة، بل عرَّج على هذه الكلمة ليبيِّن للقارئ وجود آراء أخر في هذا النص، وهو ما اعتدناه منه في التذييل والتكميل.

## مسألة ٦

## من أدوات الاستثناء (ليس) وتقدير اسمها

تعد (ليس) من أدوات الاستثناء، ومن الشواهد على هذا قوله ﷺ عن ابن عمر ﷺ: "يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب"[٣٩]، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، فيكون المستثنى بها منصوبًا لأنَّه الخبر، وقد قدَّر العلماء اسمًا لها، فاختلفوا في هذا التقدير، وفيما يلي عرض لأهم آراء النحاة في هذه المسألة.

يذكر ابن مالك الحديث "يطبع المؤمن على كل خُلُق ليس الخيانةَ والكذبَ". ويُفسره: "ليس بعض خلقه الخيانة والكذب."[٤٠] وقد اختار ابن مالك هنا تقدير كلمة (بعض) اسمًا لـ (ليس).

وتبعه ابن النَّاظم إذ يقول: «(يطبع المؤمن على كل خلقٍ، ليس الخيانة والكذب) والمعنى: إلا الخيانة والكذب، والتقدير: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب»[٤١]. وتبع في ذلك ابن الصائغ[٤٢].

وتبعهم في ذلك ناظر الجيش يقول: «على ما عرفت من التقديرين المتقدمين إلا أنّ مدلول البعض المقدّر فاعلا لهذه الأفعال غير مدلول البعض المقدر اسما، لـ (ليس) و (لا يكون)؛ لأنّ البعض المقدر اسما لهما هو نفس المستثنى»(٤٣)

يقول أبو حيَّان مفصِّلا لهذه المسألة، وقد ردَّ قول ابن مالك، ووضَّح قول جمهور النحاة، مؤيدًا قول الشيخ زكريَّا الأنصاري. فنجد يذكر أولًا قوله: "واسمهما "بعض" مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف" هذا الذي قاله لم يذهب إليه أحد من النحويين، وهو أن اسمها- كما قال - بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف، بل اتفق البصريون والكوفيون على أنَّه مضمر فيهما ليس ظاهرًا محذوفًا بل هو مضمر مفرد مذكر، قال البصريون: هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق.[٤٤] وهو بذلك قد وهَّمه في أمرين:

الأول: أنَّه واجب الحذف، فذكر أنَّه بذلك قد خالف البصريين والكوفيين، حيث اتفقا على أنَّه ضمير مفرد مذكر.

الثاني: أنَّه حدد اسمها المحذوف، وهو "بعض"، وهو ما لم يذكره الجمهور، بل إنَّ اسمها يحدِّده المفهوم من الكلام السابق.

وذكر ابن القيِّم هذا الحديث كذلك، وخالف ابن مالك في اسم "ليس" المقدَّر، موافقًا بذلك رأي الشيخ زكريًّا الأنصاري، وموافقًا رأي أبي حيَّان، فيذكر أنَّ النَّصب بعدهما على ما كان عليه قبل إرادة الاستثناء، من الخيرية، واسمهما في الاستثناء ضمير لا يظهر، عائد على اسم فاعل الفعل السابق على المستثنى منه، أو على بعض المستثنى.(٤٥)

وقد أيَّد السيوطي قول الشيخ زكريَّا الأنصاري فقال: «وَإِذا وصف بهما رفعا ضمير الْمَوْصُوف المطابق لَهُ فيبرز نَحْو مَا جَاءَتْنِي امْرَأَة لَيست أَو لَا تكون فُلَانَة وَمَا جَاءَنِي رجال لَيْسُوا زيدا أَو نسَاء لسن الهندات»(٤٦)

يقول الشيخ زكريَّا الأنصاري: «قوله: (ثم أضمر البعض؛ لدلالة كله عليه)، لا يتعين إضمار البعض بل يضمر هو، أو وصف بحسب ذلك الفعل، فإن كان مبنيًّا للفاعل أضمر اسم فاعل، أو مبنيًّا للمفعول أضمر اسم مفعول، كما في مثاله، فإنَّه يقدِّر (ليس هو) أي: بعض خلقه كما قال. أو مطبوع عليه الخيانة والكذب. وهذا أولى من إطلاق التوضيح تقديرًا (لبعض) أو اسم الفاعل، ومحل جملتي (ليس) (ولا يكون) في الاستثناء نصب بالحاليَّة. وقيل: لا محل لهما وصححه ابن عصفور.»(٤٧)

**وضَّح الشيخ زكريَّا الأنصاري هنا عدة أمور منها:**

١- أنَّه لا يلزم إضمار كلمة بعينها لاسم ليس، بل يجوز لذلك عدة أوجه، تؤخذ هذه الأوجه حسب ذلك الفعل.

٢- أنَّ إضمار ضمير (هو) لاسم ليس هو الأولى دون الوصف وغيره.

٣- أضاف على ابن الناظم إعراب جملة ليس، ووضَّح مجيئها حالًا، ودحض من ذكر أنها لا محل لها من الإعراب.

ويرى البحث: قد جاء الشيخ زكريَّا الأنصاري بما هو أولى في اللفظ؛ وذلك لعنايته به، ولكن لا خلاف بين اللفظين، لذا فاعتراض الشيخ زكريَّا الأنصاري في هذا الموضع خلاف لفظي لا غير، وهو كما اعتدنا يعرِّج على قول ابن النَّاظم ويضيف عليه.

## مسألة ٧

## دخول (ما) المصدرية على (حاشا)

تستعمل (خلا، حاشا) في الاستثناء والجر، ولا فرق بين استخدام كلًا من (خلا، حاشا)، وقد ذكر ابن النَّاظم أنَّ هناك فرق واحد، وهو دخول (ما) المصدرية على (خلا) في الاستثناء دون (حاشا)، إلا أنَّ (حاشا) قد دخل عليها (ما) المصدرية فيما ندر من الاستثناء، وهو ما صرَّح بتوهيمه الشيخ زكريَّا الأنصاري في هذه المسألة، وفيما يلي عرض لأهم آراء النحويين في هذه المسألة.

يذكر ابن مالك أنَّه قد قيل "ما حاشا" في حديث ابن عمر من مسند أبي أمية الطرسُوسيّ عن ابن عمر قال "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أسامةُ أحبُّ الناسِ إليّ ما حاشا فاطمةَ".(٤٨) وكذا يحدِّد ابن مالك في أثناء حديثه دخول (ما) المصدرية على (حاشا)، على كونها استثناء، وهذا وهم عند الشيخ زكريَّا الأنصاري. وتبعه ابن الناظم الذي لم يفرِّق بين (خلا)، (حاشا) إلا أنَّ (خلا) تدخل عليها (ما) و (حاشا) لا تدخل عليها (ما). فلا يقال: قاموا ما حاشا زيدًا، إلا ما ندر، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة).(٤٩)

أمَّا أبو حيَّان يؤيدًا قول الشيخ زكريَّا الأنصاري ويصف قول ابن مالك "وربما قيل ما حاشا" بالوهم؛ أنَّ ذلك في "حاشا" المراد بها التنزيه لا المراد بها الاستثناء، وتمثيله بما ورد في الحديث يدل على أنه أراد في الاستثناء.(٥٠)

وقد ذكر ابن الوردي مخالفة ابن مالك لـ سيبويه في جعله (حاشا) حرفًا لا غير.(٥١) وكذلك نجد ابن هشام يخالف ابن مالك في (حاشا) ويذكر أنَّها قد تكون فعلا مُتَعَدِّيا متصرفا، يقال: "حَاشِيَته" بِمَعْنى استثنيته، وَمِنْه الحَدِيث أنَّه صلى الله عليه وسلم قَالَ: "أُسَامَة أحبُّ النَّاس إِلَيّ مَا حاشا فَاطِمَة" "مَا" نَافِيَة، وَالْمعْنَى: أنَّه صلى الله عليه وسلم لم يسْتَثْن فَاطِمَة ووهَّم ابْن مَالك أَنَّهَا مَا المصدرية.(٥٢)

وفيما ذكر ابن هشام جديد خالف به ابن مالك وابنه. وعلى النَّقيض منه، نجد الشاطبي يدافع عن ابن مالك، بأنَّه لم يثبت وقوع "ما حاشا" بالحديث مصدرية أو غير مصدرية، يقول: «والثالثة: أنَّه قال في حاشا: "ولا تصحب ما" وذلك مشكل مع أنَّه قد حكى في الشرح في بعض الأحاديث: "أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة" ونبه عليه في التسهيل، فكيف يقول هنا: "ولا تصحب ما".

والجواب: أنه أراد لا تصحب ما قياسًا، وسكت عن السماع الآتي، فلم ينفه ولا أثبته، ولو أراد نفي السماع لقال: ولم تأت بما، أو لم ترد بما، أو ما أشبه ذلك، فعبارته بينة لا إشكال فيها. والله أعلم»(٥٣)

وأخيرًا نجد السيوطي يوضِّح القول في هذه المسألة، فيذكر أنَّ (حاشا) ترد فِي غير الِاسْتِثْنَاء فعلا متصرفا مُتَعَدِّيا تَقول حَاشِيَته بمعني استثنيته وَمِنْه الحَدِيث: (مَا حاشا فَاطِمَة وَلَا غَيرهَا).(٥٤)

وقد أيَّد الشيخ زكريَّا الأنصاري كذلك الصبَّان، فنجده يقول: «وتوهم الشارح أنها المصدرية الاستثنائية بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدًا ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها»(٥٥)

يقول الشيخ زكريَّا الأنصاري: «قوله: (إلا ما ندر)، في بعض أحاديث الأجزاء من قوله عليه السلام: "أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة" تبع فيه والده، وهو وهم؛ لتوهمهما أن (ما) في الحديث مصدرية، و(حاشا) الاستثنائية بناءً على أن ذلك من كلام النبي ﷺ، واستدلا به على أنَّه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيدًا.

الوجه: أنَّ (ما) نافية، (وحاشا) ليست استثنائية، وإنما هي فعل متصرف متعد، و(ما حاشا فاطمة) من كلام الصحابي بدليل (ما) في معجم الطبراني: (ما حاشا فاطمة ولا غيرها). والمعنى: أنَّه ﷺ لم يستثن فاطمة ولا غيرها، وتقول منه: حاشيته، أي: استثنيته.

**مفادُ قول الشيخ زكريَّا الأنصاري:**

١- وهَّم الشيخ زكريَّا الأنصاريُّ ابنَ مالك، ابن النَّاظم في دخول (ما) المصدرية.

٢- ذكر أنَّ دخول (ما) في الحديث الشريف هي (ما) النافية، وليست (ما) المصدرية.

٣- حاشا في هذا الحديث ليست استثنائية في الأصل، وإنما هي فعل متصرف متعد، والمعنى عنده: أنه ﷺ لم يستثن فاطمة ولا غيرها.

يرى البحث: أنَّ الشيخ زكريَّا الأنصاري قد أصاب في توهيمه لـ ابن مالك، ابن النَّاظم، وذلك لمعرفته بالحديث الشريف، ويعضِّد قوله ما ذكره أبو داوود، فنجده يقول: «حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ وَلَمْ يَسْتَثْنِ فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا»[٥٦]

# خاتمة

تعددت وتنوعت تعليقات الشيخ زكريًّا الأنصاري في باب الاستثناء، فوافق أولًا الفقهاء في رأيهم –الذي ذكره ابن الأثير– بالقول برفض الاستثناء المستغرق، وهو ما يدلُّ على تأثره بعلماء الفقه وعلى تداخل العلوم بعضها ببعض.

ثانيًا: استدراكه على ابن النَّاظم بعض الملاحظات الجوهرية التي أخطأ فيها –في رأيه–واتفق عليها الجمهور، ومثال ذلك استدراكه عليه في قوله بدخول فاء الجزاء على المبتدأ، والصحيح أنَّها تدخل على الخبر، وذلك لتضمن المبتدأ معنى العموم.

وغيرها من الأمثلة والشواهد التي تبين علم الشيخ زكرّيَا الأنصاري في النحو، وتأثره بالفقهاء، وإضافته للدرس النحوي.

# قائمة المصادر والمراجع

**إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:** برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.

**إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول:** محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م

**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ – ٥٧٧

هـ)، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ]، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

**الإيضاح العضدي:** أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

**البديع في علم العربية:** مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ

تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، د. عياد بن عيد الثبيتي، د. عبد المجيد قطامش، د. سليمان بن إبراهيم العايد، السيد تقي. الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

**الجنى الداني في حروف المعاني:** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

**حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:** أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

**الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك:** أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ، المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، محققة على نسخة مقروءة على تلميذ الناظم وعليها خطه وإجازته، ونسخة بخط ابن هشام ونسخ

مقروءة على أبي حيان وابن السراج وابن عقيل والفيروزآبادي، ونسخ أخرى، الطبعة: الرابعة، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

**الدرر السنية، حاشية على شرح الخلاصة:** زكريا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦ه)، تحقيق: وليد بن أحمد بن صالح الحسين، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

**شرح الكافية الشافية:** جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

**شرح المفصل للزمخشري:** يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

**شرح تسهيل الفوائد:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)

**شعب الإيمان:** أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د عبد العلي عبد الحميد حامد [ت ١٤٤٣ هـ]، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي [ت ١٤٢٨ هـ]، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

**الفائق في أصول الفقه:** صفي الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي الشافعي (ت ٧١٥ هـ)، المحقق: محمود نصار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

**اللمحة في شرح الملحة:** محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

**المحصول:** أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت

**المساعد على تسهيل الفوائد:** بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)

**مسند أبي داود الطيالسي:** أبو داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤ هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

**المفصل في صنعة الإعراب:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، لناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى.

**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك):** أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)

**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

## الهوامش والإحالات

(١) «الإيضاح العضدي» (ص٢١١)

(٢) انظر «الإيضاح العضدي» (ص٢١١)، (ص ٢١٢)

(٣) انظر «البديع في علم العربية» (١/ ٢٣٦)، (١/ ٢٣٧)

(٤) انظر «المحصول للرازي» (٣/ ٣٧)

(٥) انظر «الفائق في أصول الفقه» (١/ ٣٢٠)

(٦) «ألفية ابن مالك» (ص١٩٣ ت القاسم)

(٧) انظر «شرح التسهيل لابن مالك» (٢/ ٢٦٧)

(٨) انظر «اللمحة في شرح الملحة» (١/ ٤٦١)

(٩) «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص٢١٢)

(١٠) انظر «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» (١/ ٣٦٧)

(١١) «الدرر السنية» (ص ٥٠٨)

(١٢) «المفصل في صنعة الإعراب» (ص٤٧)

(١٣) انظر «شرح المفصل لابن يعيش» (١/ ٢٥٠)

(١٤) انظر «شرح التسهيل لابن مالك» (٢/ ٢٦٦)

(١٥) انظر «نفسه» (١/ ٢٩٤)

(١٦) «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص٢١٣)

(١٧) «شرح التسهيل» للدماميني (٣/ ١٣٨)

(١٨) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (١/ ٤٠٣)

(١٩) «الدرر السنية» (ص ٥٠٨)

(٢٠) انظر «شرح التسهيل لابن مالك» (٢/ ٢٧١)

(٢١) انظر «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص٢١٤)

(٢٢) «الجنى الداني في حروف المعاني» (ص٥١٦)

(٢٣) «المساعد على تسهيل الفوائد» (١/ ٥٨٣)

(٢٤) «الدرر السنية» (ص٥٠٩-٥١٠)

(٢٥) انظر «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٧٠٤)

(٢٦) «المقتضب» (٤/ ٣٩٤)

(٢٧) «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (٨/ ٢٠٠)

(٢٨) «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص٢١٦)

(٢٩) «الدرر السنية» (ص ٥١١-٥١٢)

(٣٠) «ألفية ابن مالك» (ص١٩٦ ت القاسم)

(٣١) انظر: «شرح التسهيل لابن مالك» (٢/ ٣١٥)

(٣٢) انظر: «الإنصاف في مائل الخلاف» (١/ ٢٣٩)

(٣٣) انظر «شرح التسهيل لابن مالك» (٢/ ٣١٦)

(٣٤) «اللمحة في شرح الملحة» (١/ ٤٧٦)

(٣٥) «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص٢٢٢)

(٣٦) «الدرر السنية» (ص ٥١٩)

(٣٧) «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (٢/ ٦٨١)

(٣٨) «إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ٣٩٥)

(٣٩) «شعب الإيمان» (٦/ ٤٥٦ ط الرشد)

(٤٠) انظر «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٧٢١)

(٤١) «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص٢٢٤)

(٤٢) انظر «اللمحة في شرح الملحة» (١/ ٤٧١)

(٤٣) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٥/ ٢٢١٤)

(٤٤) انظر «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (٨/ ٣٣١)

(٤٥) انظر «إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ٣٩٦)

(٤٦) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (٢/ ٢٨٥)

(٤٧) «الدرر السنية» (ص ٥٢١)

(٤٨) انظر «شرح التسهيل لابن مالك» (٢/ ٣٠٨)

(٤٩) انظر «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص٢٢٥)

(٥٠) انظر «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (٨/ ٣٢٦)

(٥١) انظر «شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» (١/ ٣١٨)

(٥٢) انظر «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (ص١٦٤)

(٥٣) «شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية» (٣/ ٤١٥)

(٥٤) انظر «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (٢/ ٢٨٢)

(٥٥) «حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٢/ ٢٤٧)

(٥٦) «مسند أبي داود الطيالسي» (٣/ ٣٥٤)